Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol. 31/ No. 9/ 2023 المجلد ٣١/ العدد٩/ ٢٠٢٣

الجائز القبيح عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه "الأصول في النحو"

كاظم إبراهيم عبيس السلطاني
المديرية العامة لتربية بابل
Kadhimabrahemm12@gmail.co - abahymkadm@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٣/٣/٣٠ **تاريخ قبول النشر:** ٢٠٢٣/٤/٣٠ **تاريخ نشر البحث:** ٢٠٢٣/٩/١٨

المستخلص

ورد عن العرب أنَّها تقول: تكلمتُ قبيحاً، وبكلام قبيح، والقبيح مأخوذ من الفعل (قَبُحَ)، يقال: قَبُحَ يَقْبُحُ قُبحا وقُبوحا، والقبيح ضد الحسن يكون في الصورة وحدها أو عام في كل شيء. واستقبح العرب عددا من التراكيبِ اللغوية ؛ لأنَّها جاءت مخالفة لطرائق كلامهم واستعمالاتهم اللغوية وقواعدهم النحوية، وهم وإن استقبحوا تلك التراكيب إلا أنَّ من العلماء من أجاز بعضها على قُبْحه ومن هؤلاء العلماء ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الذي ضمن كتابه (الاصول في النحو) عددا من المسائل اللغوية التي استقبحها من سبقه من العلماء وانفرد بعدد منها فاستقبحها وأجاز بعضها على قُبحه وأشار إلى ذلك بقوله: (وهو جائز عندي على قبحه) و(وهو جائز عندي علَى قبح) و (وهو جائزٌ علَى قُبحه) و(هو على قُبحه يجوز) إلى غير ذلك من التعابير اللغوية المثبتة في متن هذا البحث.

والجائز يستوي فيه الطرفان الفعل والترك ويرادفه المباح عند الفقهاء وهو ما لا يستحق بفعله الثواب ولا بتركه العقاب، وضده الممنوع .

وتأتي أهمية هذا البحث من أنَّها جاءت لدراسة المسائل والتراكيب التي انفرد بها ابن السراج فاستقبحها وأجاز بعضها على قُبحه وذلك بتحليلها وتتبع عللها والتماس العلل لمن ترك منها دون تعليل.

وسنجيب أثناء البحث عما يمكن أن يسأل عنه إذا كانت هذه التراكيب اللغوية قبيحة فلم أُجيزت؟ وهل القول بجوازها يقربها من الحسن أو هو تسويغ للاستعمال اللغوي؟.

واقتضت طبيعة البحث أن أُقسمه على تسع مسائل منها: رفع الفاعل بعد اسم الفاعل وإن لم يعتمد على شيء، والعطف على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر من غير توكيد.

وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها:

١. إنَّ ابن السراج أجاز رفع الفاعل بعد اسم الفاعل الذي لم يعتمد على شيء وإن كان قبيحا لتحقق الفائدة بتمام معنى الكلام .
٢. أجاز ابن السراج وقوع الجملة الماضية حالا وإن كان ذلك قبيحا لكثرة وقوع الفعل الماضي حالا على لسان العرب كثرة ينبغي القياس عليها.

الكلمات الدالة: القبيح، الجائز، عندي، علة، ابن السراج .

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol. 31/ No. 9/ 2023 المجلد ٣١/ العدد ٩/ ٢٠٢٣

The Permissible Unpleasant According to Ibn al-Sarraj (D. 316 AH) in his Book "The Basics in Grammar"

Kadhim Ibrahim Obais Alsultani
General Directorate of Education of Babil

Abstract

It was acknowledged from the Arabs that they say: I spoke ugly, and with ugly words, and the ugly is taken from the verb (ugliness), it is said: ugliness(the base) and the ugly is the opposite of good in the form alone or general in everything. The Arabs objected to a number of linguistic structures. Because it came in violation of their speech modalities, their linguistic uses, and their grammatical rules. They disapproved of these structures, some of the scholars allowed some of their ugliness, and among these scholars was Ibn al-Sarraj (d. He singled out a number of scholars for its ugliness, and he allowed some of them for its ugliness, and he referred to that by saying: (it is permissible in my view for its ugliness to other linguistic expressions established in the body of this research. The permissible is equal to the two parties, the action and the abandonment, and it is synonymous with the permissible according to the jurists, and it is that which does not deserve reward by doing it or not punishing it, and its opposite is forbidden.

The importance of this research comes from the fact that it came to study the issues and structures that Ibn Al-Sarraj was unique to, so he rejected them and permitted some of them to be ugly, by analyzing them and tracking their causes and seeking the causes of those who left them without explanation.

We will answer during the research what can be asked about if these linguistic structures are ugly, why were they permitted? Does saying that it is permissible bring it closer to goodness, or is it justification for linguistic use? .

The nature of the research necessitated that I divide it into nine issues, including: the nominative noun after the noun of the subject even if it does not depend on something, and the sympathy for the accusative connected pronoun and the hidden pronoun without emphasis.

The researcher reached the most important results:

1. Ibn al-Sarraj allowed the noun to nominate the subject after the noun of the subject that did not depend on anything, even if it was ugly, in order to achieve the benefit with the full meaning of the speech.
2. Ibn Al-Sarraj allowed the occurrence of the past sentence immediately, even if that is ugly because the frequent occurrence of the past verb immediately in the tongue of the Arabs is a large number that should be measured.

Keywords: ugly, permissible, my view , reason, Ibn al-Sarraj.

١: المقدمة

الحمد لله الذي أظهر الجميل وستر القبيح وزيَّن ذلك بجميل عطفه واحسانه، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أحسن الناس خلقاً وخلقاً المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضي الله عن أصحابه الغر الميامين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أما بعدُ: فقد ورد عن العرب أنَّها تقول: تكلمتَ كلاماً قبيحا، وبكلام قبيح[١:ج١/ص٢٥٨]، والقبيح: مأخوذ منْ الفعل (قبح)، يقال: قبح يقْبحِ قُبحاً وقبوحاً، والقبيح: ضد الحسن، ويكون في الصورة وحدها أو عام في كَل شيء[٢:ج٢/ص٥٥٢]، وأقبح فلان: أتى بقبيح[٣:ج١/ص٣٩٣] .

والقبيح في الاصطلاح: "هو المتكره في نفس الحكيم" [٤: ٧٣]، وهو "ما كان متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل "[٥:ص١٧٢].

وورد عن العرب استقباحهم لعدد منْ التراكيب اللغوية التي جاءتْ مخالفة لطريقة نظمهم، ولما وقر عندهم منْ قواعد وأصول نحوية، وهم وإن استقبحوا تلك التراكيب ومنعوها إلا أنَّ منِ العلماء منْ أجاز بعضها على قُبْحه لعَلل اقتضتها طبيعة نظم هذه التراكيب أو لأسباب عنت لعالم دون آخر.

ومنِ هؤلاء العلماء ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الذي ضمن كتابه (الاصول في النحو) عدداً منْ المسائل اللغوية التي استقبحها منْ سبقه منِ العلماء وانفرد بعدد منْها فاستقبحها وأجاز بعضها على قُبحه، وأشار إلى ذلك بقوله: (هو جائز عندي على قبحه)، و(هو جائز على قبَحه)، و(هو على قبحه يجوز)، و(فهو جائز وهو قبيح)، و (جاز على قُبح)، و (هو عندي جائز على قُبح)، و(هو عندي قبيح والفراء يجيزه)، و(فذاك قبيح والاخفش يجيزه على قبحه)، و(هو يجوز على قبحه)[٦:ج١/ص٦٠،ج١/ص٣٠٥،ج١/ص٢١١،ج٢/ص٣٧،ج٢/٢٣، ج١/٤٠٦،ج٢/٣٣٨،ج١/٢٥٤،ج٢/٢٨١].

وقد عزز البحث بذكر مسألتين أجاز فيهما القبيح على قُبحه الفراء (ت٢٠٧هـ) والأخفش (ت٢١٥هـ)، ذلك أن ابن السراج ذكرهما – أي المسألتين– ولم ينكر عليهما القول بجواز القبيح على قبحه وفي ذكرهما إتمام للفائدة.

والجائز في كلام العرب: الخشبة التي يوضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت[٢:ج٥/ص٣٢٨]، وهو مأخوذ منْ ا لفعل (جوز)، يقال: جزت الطريق وجاز الموضع جوزاً وجؤوزاً وجوازا ومجاز، وجاوزت الشيء إلى غيره وتجاوزتَه بمعنى أي أجزته[٢:ج٥/٣٢٨].

وهو في الاصطلاح: "المار على جهة الصَّواب"[٤: ٧٣]، و: "هو مأخوذ منِ المجاوزة، وكذلك النافذ، يُقال: جاز السهم إلى الصيد: إذا نفذ إلى غير المقصد " [٧:ص٣٤٠].

وفي الشرع: " المحسوس المعتبر الذي ظهر نفاذه في حق الحكم الموضوع له مع الأمن منِ الذّم والإثم شرعا "[٧: ص٣٤٠].

ويُطلق الجائز على معانٍ عدة منْها: المباح، وما لا يُمتنع شرعاً مباحاً كان أو واجبا أو مندوباً أو مكروهاً ، وما لا يمتنع عقلاً واجباً كان أو راجحاً أو متساوي الطرفين أو مرجوحاً [٨:ص٦٠٠].

وجواز الأمر وعدمه مرجعه العقل، ولذلك قيل: العاقل لا يرد عن حاجته لأنَّه لا يسأل إلا ما يجوز[٩:ص٢٢٣].

ويرادف الجائز:المباح عند الفقهاء وهو مالا يستحق بفعله الثواب ولا بتركه العقاب [١٠:ج٢/٩١]، وضده: الممنوع[٧:ص٣٤٠].

وبين أنَّ الجائز يستوي فيه الطرفان الفعل والترك.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

١-١: الدراسات السابقة:

أما بخصوص الدراسات السابقة القريبة من موضوع البحث فأود التنبيه إلى أنّه قد نشر بحث للباحثة سارة بنت عبد الله الصبيح عنوانه: "ما وصف بالقبح في أصول ابن السراج" دراسة نحوية، في مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج ٣٤، ع٢، ص٣٣-٣٤ ، وقد توافقت معها بذكر مسألتين إلا أننا نختلف فيهما من حيث المنهج وطريقة التحليل والتعليل لما وصف بالقبح وعلل ما أُجيز على قبحه.

١-٢: أهداف البحث وأهميته: تكمن أهمية هذا البحث من أنّها جاءت لدراسة مسائل القبيح التي انفرد بها ابن السراج وأجازها على قبحها وذلك بتتبع عللها عنده والتماس العلل لمن ترك منها من دون تعليل.

١-٣: مشكلة البحث: سنجيب أثناء البحث عما يسأل عنه إذا كانت هذه التراكيب قد منعت لقبحها فلم أُجيزت ؟ وهل القول بجوازها يقربها من الكلام الحسن اعتماداً على ما ذهب إليه سيبويه (ت١٨٠هـ) من أنّ كل جائز حسن[١١:ج٣/٢٤٩]، أو هو تسويغ للاستعمال اللغوي؟.

واقتضت طبيعة البحث أن أقسمه على تسع مسائل:

المسألة الاولى: رفع الفاعل بعد اسم الفاعل وإن لم يعتمد على شيء

المسألة الثانية: العطف على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر من غير توكيد

المسألة الثالثة: الإخبار عن البدل

المسألة الرابعة: عطف الاسم الظاهر على المضمر المخفوض بالإضافة

المسألة الخامسة : الفصل بـ (إما) بين الفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الشمول

المسألة السادسة: حذف الهاء عند الإخبار عن المفعول به في صلة (ال)

المسألة السابعة: وقوع الجملة الماضوية حالا

المسألة الثامنة: النسق على المحذوف في الصلة

المسألة التاسعة: العطف بالنصب على اسم (لا) العاملة عمل ليس

٢: تحليل مسائل البحث:

٢-١ : المسألة الاولى: رفع الفاعل بعد اسم الفاعل وإن لم يعتمد على شيء

امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة نحو: (رجل قائم) و (رجل عالم)، ذلك أنَّ الابتداء بها لا فائدة فيه؛ لأنّه لا أحد يستنكر أن يكو ن في عموم الناس رجل قائما أو عالما، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به[٦: ج١/ج٥٩].

ويجوز تقديم النكرة الواقعة خبرا (منطلق) في نحو: (زيدٌ منطلق) على المبتدأ إذا لم يكن (منطلق) بمعنى الفعل (ينطلق) فتقول: (منطلق زيدٌ) وأنت تريد: (زيدٌ منطلق) [٦:ج١/ص٥٩-٦٠].

فإن جعلت (منطلقا) في موضع الفعل (ينطلق) وأجريته مجراه فرفعت(زيداً) بـ (منطلق) على أنّه فاعل كأنّك قلت: (ينطلق زيدٌ) عد ذلك قبيحاً إذا لم يعتمد على شيء قبله كالنفي أو الاستفهام [١١:ج٢/ص١٢٧] [٦:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ج١/ص٦٠] ، أجاز النحويون عمل اسم الفاعل المجرد من التعريف عمل فعله إذا كان معتمدا على استفهام نحو: (أضارب زيدٍ عمرا) أو نفي نحو: (ما ضارب زيدٍ عمراً) أو مخبر عنه نحو: (زيدٍ ضارب ابوه عمراً) أو موصوف نحو (مررت برجلٍ ضارب ابوه عمراً)، [١٢:ج٣/ص١٨٢].

وإنما قبح رفع الفاعل(زيدٍ) باسم الفاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل المجرد من التعريف لا يعمل فيما بعده لضعفه[١٣:ج٤/١٠٢]، فإذا اعتمد على شيء قبله قوي فيه معنى الفعل[١٤:ج١/ص٥٩٤].

ورفع (زيدٌ) بمنطلقٍ . إذا لم يعتمد على شيء قبله . وإن كان قبيحا إلا أنَّه جائزٌ عند ابن السراج قال:" وهو جائزٌ عندي على قبحه " [٦:ج١/ص٦٠]، ولم يذكر علة أو مسوغ هذا الجواز.

ويبدو لي أنَّ مسوغ جواز القبيح عند ابن السراج في هذه المسألة راجع إلى أمرين:

الاول: حصول الفائدة بتمام معنى الكلام، وهو المعتبر عند سيبويه عند الابتداء بالنكرة[١١: ج١/ص٣٢٩] [١٥:ج٢/ص٩٢٠] [١٤:ج٢/ص٣٧]، وتابعه ابن السراج الذي يرى أنَّ الفائدة متى ظهرت في المبتدأ وخبره فالكلام جائز[٦:ج١/٥٩].

الآخر: إنَّ جريان اسم الفاعل مجرى الفعل عند الابتداء بالنكرة وعمله فيما بعده من المسوغات التي استدركها الأخفش (ت ٢٢١ هـ) على مسوغات الابتداء بالنكرة عند من سبقه من العلماء [١٦:ج٣/ص٣٣٣].

وما يعضد ما ذهب إليه ابن السراج أنَّ ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عدَّ الابتداء بالنكرة دون الاعتماد على نفي أو استفهام قبيحا ولكنَّه لم يمنعه [١٦:ج٣/ص٢٧٢]، وعدم منعه دليل على جوازه.

وأحسب أنَّ ابن السراج عندما أجاز القبيح في هذه المسألة على قبحه قد جعله في مصاف الحسن اعتمادا على ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ كل جائز حسنٌ كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذا البحث.

٢-٢: المسألة الثانية: العطف على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر من غير توكيد .

ذهب ابن السراج إلى أنَّه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع حتى تؤكده نحو: (قمت أنا وزيدٍ)، و (ما صنعت أنت وأبوك) [٦:ج١/ص٢٢١]، واستحسن توكيده؛ لأنَّ التوكيد يكون خارجاً عن الفعل فيصيره بمنزلة ما ليس متصلاً فيعطف عليه كما يعطف على ما ليس بمتصل[١٧:ج٣/ص١٤٦].

ويستحسن كذلك التوكيد عند عطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر في الفعل نحو: (قام هو وعمرو) [٦:ج٢/ص٣٠٦]، ومما جاء مؤكداً في القرآن الكريم قوله تعالى: **(إذهب أنت وربُّك فقاتلا)** [سورة المائدة /٢٤] وقوله تعالى: **(يا آدم اسكن أنْت وزوجك الجنَّةَ)** [سورة البقرة/ ٣٥].

فاذا قلت: (ما صنعت وأبوك) و (إ ذهب وأخوك) فعطفت على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر من غير توكيد عدَّ ذلك قبيحا عند ابن السراج [٦:ج١/ص٢١١]، وعلة القبح فيه أنَّ العطف على الضمير المتصل المرفوع قد يؤدي إلى اللبس إن لم يؤكد [٦:ج١/ص٢١١]؛ لأنَّه يوهم العطف على عامل الضمير ذلك أنَّ الضمير المتصل المرفوع ينزل من عامله منزلة الجزء[١٨:ج٢/ص١٨٢]، فكأنك عطفت الاسم على الفعل وقبيح أن تعطف الاسم على الفعل [٦:ج١/ص١٨٤].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقد أجاز ابن السراج عطف الاسم على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر من غير توكيد وإن كان قبيحاً قال: " وهو على قبحه يجوز"[٦:ج١/٢١١]، وهو وإن أجازه على قُبْحه إلا أنَّه لم يشر إلى سبب ذلك الجواز.

ويبدو أنَّه أجازه على نية المتكلم في جواز الاضمار فكأنَّه أكده دون أن يظهره [١٧:ج٢/ص١٥٤]، وفضلاً عن ذلك أنَّه ورد جواز العطف على الضمير المتصل والمستتر في الشعر [١٤:ج٥/ص١٥٣]، ومن ذلك قول عمر بن ابي ربيعة [١٩: ١٧٧]:

قُلتَ إذ أقبلَتْ وزُهرَ تَهادى كَنعاجِ الملا تَعَسَّفنَ رملا

وقول جرير [٢٠: ١/٥٧]:

وَرَجا الاخيطل من سَفَاهَةِ رأيِه ما لم يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِينالا

٢-٣: المسألة الثالثة: الاخبار عن البدل

اختلف النحويون في الاخبار عن المبدل منه، فمنهم من لا يجيز الاخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه، فإذا قُلت: (مررت برجل أخيك) وأردت الاخبار عن المبدل منه (رجل)، قُلت: (الذي مررت به رجل أخوك) و(المار به أنا رجل أخوك)، فتجعل الرجل خبراً ثم تبدل (الاخ) منه [٦:ج٢/٣٠٤].

ومنهم من يقول: (المار به أنا أخيك رجل)، فيجعل (الاخ) بدلاً من الاسم المضمر كما كان بدلاً من الاسم المظهر[٦:ج٢/٣٠٤].

فإن أردت الاخبار عن البدل (أخيك) في نحو قولك: (مررت برجل أخيك)، قُلت: (المار أنا برجل به أخوك)، وعدَّ ذلك قبيحاً [٦:ج٢/٣٠٤-٣٠٥]، وعلة قبحه هي فساد تقدير الكلام؛ لأنَّ حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل، وحق البدل أن يستغني عنه متى سقط من الكلام [٦:ج٢/٣٠٥]، والبدل في ما مثل من تمام الكلام ؛ لأنه لا يستغنى عنه.

وتقدير الكلام في المثال المذكور وانَّ كان قبيحاً إلا أنَّ ابن السراج أجازه على قُبْحه قال: " وهو جائزٌ على قُبْحه "[٦:ج٢/٣٠٥]، ولم يذكر العلة التي بموجبها أجازه على قبحه.

ويبدو لي أنَّ علة جوازه ترجع إلى أنَّ النحويين ذهبوا إلى أنَّ المعتبر هنا هو البدل، وهو المراد عند التكلم ؛ لأنَّ البدل هو التابع المقصود بالكلام[١٤:ج ٥/٢١٧، ٢٢٢]، فالمعتبر هو لفظ البدل لا تقدير الكلام [١٤: ج٥/٢١٨] ، والغاية من تقدير الكلام هنا هي التوطئة ليكون ذكر البدل بعده أوفى بالغرض [١٤:ج٥/٢٢٢].

٢-٤: المسألة الرابعة: عطف الاسم الظاهر على المضمر المخفوض بالإضافة

ورد عن العرب أنَّهم يقولون في كلامهم: (ما شأن عبدالله وزيد) و (ما شأن عبدالله وأخيه) و(ما لمحمد وعمرو)، بعطف الاسم الظاهر على الاسم المخفوض، وأجاز النحويون في الاسم المعطوف النصب والجر، فالنصب على المعية جائز ؛ لأن المعنى يعطيه وليس ثَمَّ مانع منه [١٣:ج١/٤٤٤].

والاختيار الجر حملاً على الاسم الظاهر ؛ لأنَّه لا تكلف فيه بالإضمار أو العدول عن الظاهر إلى غيره[١٢:ج١/٤٤٤]، فإن عطفت الاسم الظاهر على مضمر مجرور بحرف الجر فإنَّ ذلك غير جائزٍ عند

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

البصريين إلا بإعادة الخافض، فلا يجوز عندهم قولك: (مالَكَ وزيد)، إنَّما تقول: (مالَكَ ولزيد) [١٣:ج١/٤٤٤]، وحجتهم أنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد فاذا عطفت على الاسم المجرور فكأنَّما عطفتً على حرف الجر؛ لأنهما متصلان ولم ينفصل أحدهما عن الأخر، وعطف الاسم على حرف الجر لا يجوز[٢١:ج٢/٣٨٢] .

وذهب الكوفيون إ لى أنَّه يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر المخفوض في نحو قولك: (مررت بك وزيد)، واحتجوا على ذلك بقراءة حمزة الزيات (١٥٦ هـ): **(واتقوا الله الذي تسألون به والارحام)** [سورة النساء/١]، وذلك بخفض الارحام [٢١:ج٢/٢٧٩].

أما إذا عطفت الاسم الظاهر على المضمر المجرور بالإضافة نحو قولك: (حسبك وزيداً درهمان)، ففي ذلك خلاف، فالكوفيون يجيزون فيه الجر فتقول: (حسبك وزيد درهمان)، إذ لا فرق عندهم بين عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور وعطفه على المضمر المجرور بالإضافة [٦:ج٢/٣٦] [١٣:ج١/٤٤٤]، وأجاز سيبويه فيه النصب تقول: (حسبك وزيداً درهم)، وذلك حملاً على معنى (كفاك): فكأنك قلت: (كفاك وزيداً درهم) أما الجر فعنده قبيح ؛ لأنَّه يقبح حمله على الكاف لأنَّه ضمير مجرور[١١:ج١/٣١٠] [١٦:ج٨/١٣٩].

وجرُّ الاسم الظاهر عند عطفه على المضمر المجرور بالإضافة قبيح كذلك عند ابن السراج إلا أنَّه أجازه على قُبحه قال: " فان جررت فهو جائز وهو قبيح " [٦:ج٢/٣٧].

وأحسب أنَّ علة جواز القبيح على قبحه هنا راجع إلى أنَّ عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور بالإضافة مختلف عن عطفه على المضمر المجرور بحرف الجر، ذلك أنَّك إذا عطفت على المضمر المخفوض بالإضافة فكأنَّما عطفت على المضاف مثلما عطفت على المضاف اليه؛ لأنَّهما متلازمان ويفتقر أحدهما إلى الآخر، والمضاف اسم، وعطف الاسم على الاسم جائز[١٣:ج٤/٢٤٠].

٢-٥: المسألة الخامسة: الفصل بـ (إما) بين ألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الشمول.

ما عليه ا لنحويون أنَّه لا يجوز أن تقول: (مررت بزيد أجمع)، ولا (بزيد كله)، إنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة [٦:ج٢/٢١]، واشترطوا في ألفاظ التوكيد المعنوي أن يسبقها المؤكدً، وأن لا يفصل بينها وبين المؤكد فاصل وأن تتصل بضمير عائد على المؤكد، إلا (أجمعيين) فإنَّها لا تكون إلا تابعة ؛ لأنَّها قويت بالإتباع فتمكنت فيه [٦: ج٢/٢١] [٢٢:ج٣/٢٨٩].

وتبعا لذلك ذهب البصريون ومنهم ابن السراج إلى أنَّه لا يجوز الفصل بـ (إما) بين ألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الشمول وبين المؤكد، فلا نقول: (مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين)، و(إما كلهم وإما بعضهم)[٦: ج٢/٢٣] [٢٢:ج٣/٢٩٨-٢٩٩] [٢٣:ج٤/١٩٥٤] .

وأجاز الفراء (ت ٢٠٧هـ) (مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم) على تقدير: مررت بقومك أجمعين وإما بعضهم)، أي على نية حذف (إما) مع لفظ التوكيد المعنوي (أجمعين)؛ لأنَّ أجمعين لا تنفرد [٦:ج٢/٢٣] [٢٣:ج٤/١٩٥٤] [١٥:ج٧/٣٣٠٠].

وعدَّ ابن السراج الفصل بين الفاظ التوكيد المعنوي والمؤكد بـ (إما) في نحو: (مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم) قبيحا وأجازه على قُبحه قال: " فإن قلت: مررتُ بقومك إما كلهم وإما بعضهم جاز على قُبح"[٦:ج٢/٢٣].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وعلة القُبح عنده أنَّه لا يجوز الفصل بـ (إما) بين ألفاظ التوكيد المعنوي والمؤكد [٢٣:ج٤/١٩٥٤]، وكذلك لا يجوز الفصل بـ (إما) مع نظائره من التوابع كالنعت الملازم للتبعية على الاصح[٢٤:ج٣/١٤٤].

أما علة جواز القبيح على قُبحه في هذه المسألة فيبدو أنَّه أجازه جرياً على ما ورد عن سيبويه من أنَّه ألزم جوازه بتقدير محذوف بين لفظ التوكيد المعنوي وإما، فالتقدير في قولك: (مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم): (مررتُ بقومك إما بهم أجمعين وإما بعضهم) [٢٢:ج٣/٢٩٨-٢٩٩]، وكذلك التقدير في: (مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم): (مررت بقومك إما بهم كلهم وإما بعضهم)، أي أجازه على قبحه على نية المتكلم في الحذف والتقدير.

٢-٦: المسألة السادسة: حذ ف الهاء عند الإخبار عن المفعول به في صلة آل الموصولة .

ورد عن النحويين أنَّ كل اسم أُريد الإخبار عنه فحقه أن تنزعه من الكلام الذي كان فيه وتضع موضعه ضميراً يقوم مقامه ويكون ذلك الضمير راجعاً إلى الاسم الموصول (الذي) أو (آل) الموصولة[٦:ج٢/٢٧٠]، فإذا قال قائل: (ضربت زيدا)، وأردت الإخبار عنه بـ (الذي) قلت: (الذي ضربته زيد)، فحلت الهاء محل زيد وهي مفعول كما كان زيد [٦:ج٢/٢٧٠].

وحذف الهاء من صلة (الذي) حسن ؛ لأنَّهم استثقلوا طول الصلة إذ اجتمع ثلاثة أشياء: الفعل والفاعل والمفعول، فصارت مع (الذي) أربعة أشياء[٦:ج٢/٢٧٠-٢٧١]، فهم لم يجيزوا حذف (الذي)؛ لأنَّه هو الموصول المقصود، ولا حذف الفعل لأنَّه صلة، ولا حذف الفاعل إذا كان الفعل لا يكون إلا فيه، لذلك حذفوا الهاء – المفعول – استخفافاً ؛ لأنَّ الفعل قد يخلوا من المفعول وهو في النية[٢٥: ٣/١١٥]، والأجود إثبات الهاء على الأصل[٦: ج٢/٢٧٠-٢٧١] [٢٣:ج٣/١٠٧١].

وإن أُخبر عن زيد بالألف واللام قلت: (الضاربه أنا زيدٌ)، فإذا حذفت الهاء من الصلة عدَّ ذلك قبيحا وأجيز على قبحه [٦: ٢/٢٧١]، وعلة قبحه أنَّ الموصول إذا كان (آل) ومرفوع الصلة ضميراً يعود لغير (آل) وجب إبرازه فتقول في: (ضربت زيداً): الضاربه أنا زيد[٢١: ٣/١٠٧٦]؛ لأنّ (آل) لزيد و(أنا) لغيره [٢٦:ج٣/٢٨٥].

ولعل جواز حذف الهاء من الصلة عند الإخبار بالألف واللام وإن كان قبيحا مرده إلى أنَّ ذكرها فيه زيادة للفائدة، وإن حذفت لا يخل بالمعنى [٢٥:ج٣/١١٦].

٢-٧ : المسألة السابعة: وقوع الجملة الماضوية حالاً .

ذهب النحويون إلى أنَّك إذا قُلت: (إنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان صالحاً)، فجعلت الجملة الماضوية (كان صالحاً) صفة لأخيه، وهو معرفة فذلك مما لا يجوز[٦: ١/٢٥٤]؛ لأنَّ الجمل بعد المعارف احوال[٢٤: ج٤/١٢٣].

فإن وقعت جملة (كان صالحاً) حالاً من أخيه، فإنَّ ذلك قبيحٌ عند ابن السراج وأجازه الاخفش على قُبحه قال: " فذاك قبيح والاخفش يجيزه على قبحه " [٦:ج١/٢٥٤] .

ووجه القُبح فيه أنَّ الحال لما أنت فيه، والفعل في قولك: (كان صالحاً) لما مضى فلا يقع في معنى الحال [٢٥:ج٤/١١٦].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وما عليه البصريون أنَّ الفعل الماضي لا يقع حالاً إلا إذا اقترن بـ (قد) أو إذا كان وصفاً لمحذوف [٢١: م٣٢/ج١/٢٠٥] [١٢:ج٢/٢٧] ؛ لأنَّ قد تُقرّب الماضي من الحال [١٣:ج٢/٣٠]، أما الكوفيون فأجازوا ذلك وإن لم تقترن الجملة بـ (قد) وتابعهم الاخفش [٦:ج١/٢٥٤] [٢١:م٣٢/ج١/٢٥٤] [١٣:ج٢/٢٨] .

وعلة جواز القبيح على قبحه في هذه المسألة هي كثرة وقوع الفعل الماضي حالاً على لسان العرب كثرة ينبغي القياس عليها [٦: ١/ ٢٥٤] [٢١:م٣٢/ج١/٢٠٥]، ومنه على سبيل التمثيل قوله تعالى: **(أوجاؤكم حصرت صدورهم)** [سورة النساء/٩٠]، والقياس أنَّ كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو: (مررت برجل قاعد) جاز أن يكون حالاً لمعرفة نحو: (مررت بالرجل قاعداً)، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة لنكرة نحو: (مررت برجل قعد) فينبغي أن يكون حالاً للمعرفة نحو: (مررت بالرجل قعد) [٢١:م٣٢/ج١/٢٠٦][١٣:ج٢/٢٩].

ولم ينكر ابن السراج قول الاخفش بجواز القبيح على قبحه وهو دليل على جوازه عنده .

٢-٨: المسألة الثامنة: النسق على المحذوف في الصلة

ذهب ابن السراج إلى أنَّه لا يجوز أن تقول: (الذي إياه ظننت زيدٌ) إذا جعلت الضمير المنفصل (إياه) عائداً على الاسم الموصول (الذي)؛ لأنَّ الظن لابد وأن يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز أن يتعدى إلى مفعول واحد لذلك تقول: (الذي ظننته زيداً) [٦:ج٢/٣٢٨] وخبر الذي تقديره: الذي ظننته زيداً أخوك.

فإن قلت أنَّ المفعول الثاني لظن في قولنا: (الذي إياه ظننت زيد) هو الضمير الهاء المحذوفة في ظننت، فهذا غير جائز ؛ لأنَّ الهاء لا يجوز حذفها إلا إذا عادت على (الذي)، وهنا إنما هي عائدة على مذكور قبله، أي قبل الذي [٦:ج٢/٣٢٨]، وتقدير الكلام: أخوك الذي ظننته زيداً.

وفي قولك: (الذي هو ضارب أخوك) يجوز حذف ضمير الصلة (هو) فتقول: (الذي ضارب أخوك)، تريد: الذي هو ضارب أخوك، فالمبتدأ (هو) والخبر (ضرب) صلة (الذي)، وإثبات ضمير الصلة حسن عند ابن السراج [٦:ج٢/٣٢٨] .

وإن نسقت على ضمير الصلة المحذوف في نحو قولك: (هو الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك)، فتعطف (عبد الله) على الضمير المحذوف (هو) صلة الذي والأصل: (الذي هو وعبد الله ضاربان أخوك)، فذلك قبيح عند ابن السراج قال: " وهو عندي قبيح والفراء يجيزه " [٦:ج٢/٣٢٨].

وإنما استقبحه لأنَّه يرى أنَّ المحذوف ليس كالموجود وإن كنا ننويه [٦:ج٢/٣٢٨]، ذلك أنَّه لا يصلح العطف على المعدوم، أي أنّه استقبحه من جهة العطف على المعدوم والفراء أجازه مطلقا [١٤:ج١/٥٢٥]، فحذف ضمير الصلة وإن كان قبيحاً إلا أنَّ المحذوف قد علم وأطّرد به الباب فجاز على قبحه في القياس لأجل الاطّراد[١٤:ج١/٥٢٦].

٢-٩: المسألة التاسعة: العطف بالنصب على اسم (لا) العاملة عمل ليس

أجمع النحويون على أنَّ (لا) النافية إذا تكررت وكانت الاولى منها نافية للجنس فيجوز في المعطوف المنفي بـ (لا) الثانية ثلاثة أوجه [٢٧:ج٣٦٦] [٢١:م٢٣/ج١/١٥١] [٢٨:ص١٨١]:

الوجه الاول: النصب بالتنوين إذا كانت الثانية مؤكدة نحو: (لا رجل ولا امرأةً أفضل منك).

الوجه الثاني: النصب بغير تنوين إذا كانت الثانية نافية نظيرة الاولى نحو: (لا رجل ولا امرأة أفضل منك).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الوجه الثالث: الرفع على موضع اسم(لا) النافية للجنس قبل تمام الخبر نحو : (لا رجل ولا امرأة أفضل منك).

فجواز الرفع يصح عطفا على موضع اسم (لا) النافية للجنس الذي هو في الأصل مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء.

وإن تكررت (لا) النافية وكانت الاولى عاملة عمل ليس فيجوز في المعطوف المنفي بـ (لا) الثانية الرفع على التكرير فتقول: (لا رجل ولا امرأة أفضل منك) [٦:ج١/٤٠٦]، ولا يجوز النصب؛ لأنَّ (لا) الاولى ليست ناصبة[٢٩:ج٢/١٦].

وعدَّ ابن السراج العطف بالنصب (لا رجل ولا امرأةَ) قبيحا، وأجازه على قُبحه قال: " وهو عندي جائز على قُبحٍ" [٦:ج١/٤٠٦]، ولم يبين علة جوازه .

وأحسب أنَّ مسوغ جوازه على قُبحه مرده إلى إرادة المتكلم، فالنفي في حالة النصب لم يرد به العموم إنما إرادة غير العموم، ذلك أنَّ الواو هنا للاستئناف ولا تفيد الاشتراك، ودليل ذلك إذا قلت: (لا رجل في الدار) فقد نفيت جنس الرجال على وجه العموم[٣٠: ٤٠٦]، وعند قولك: (لا رجلٌ ولا امرأة) فقد نفيت جنس النساء ولم تنف جنس الرجال والنساء معا، فإرادة المتكلم اقتضت أن تكون الواو للاستئناف للدلالة على المعنى المراد.

٣: خاتمة البحث:

بعد أن يسر الله لنا إتمام هذا البحث نوجز بعض نتائجه:

١- أجاز ابن السراج عطف الاسم على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر من غير توكيد وإن كان قبيحاً وذلك على نية المتكلم في جواز الأضمار فكأنه أكده دون أن يظهره.

٢- أجاز ابن السراج جر الاسم الظاهر عند عطفه على المضمر المخفوض بالإضافة وإن كان قبيحاً ذلك أنَّك إذا عطفت الاسم الظاهر على المضمر المخفوض بالإضافة فكأنما عطفت على المضاف مثلما عطفت على المضاف اليه لأنَّهما متلازمان ويفتقر أحدهما إلى الآخر، والمضاف أسم وعطف الاسم على الاسم جائز.

٣- أجاز ابن السراج الفصل بين المؤكد وألفاظ التوكيد المعنوي بـ (إما) وإن كان قبيحا ؛ جرياً على ما ورد عن سيبويه من أنَّه ألزم جوازه بتقدير محذوف بين (إما) وألفاظ التوكيد المعنوي، أي أنه أجازه على نية المتكلم في الحذف والتقدير.

٤- أجاز ابن السراج الإخبار عن البدل وإن كان قبيحا لفساد تقدير الكلام؛ لأنَّ المعتبر عنده هو لفظ البدل لا تقدير الكلام.

٥- أجاز ابن السراج حذف الهاء من الصلة عند الإخبار بالألف واللام وإن كان ذلك قبيحا ؛ ذلك أنَّ ذكرها فيه زيادة للفائدة وإن حذفت لا يخل بالمعنى.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

٤: المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

[١] أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د. ت.

[٢]أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

[٣] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ ،١٩٨٧م.

[٤]ابو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، رسالة الحدود، تحقيق ابراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت.

[٥]علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

[٦]أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، الاصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، د.ت.

[٧]أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤ هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

[٨]محمد بن علي التهاوني (ت بعد ١١٥٨ هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

[٩]أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب (ت بعد ٣٣٥هـ) البرهان في وجوه البيان، تحقيق: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٨٩هـ ،١٩٦٩م.

[١٠] أحمد بن علي ابو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، الفصول في الاصول، وزارة الاوقاف الكويتية، ط٢، ١٤١٤ هـ،١٩٩٤م.

[١١]أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ ،١٩٨٨م.

[١٢]أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت٧٦١ هـ)،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د. ت.

[١٣]موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ ،٢٠٠١م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[١٤]أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن عثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجماعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧م.

[١٥]محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة . جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧ م .

[١٦] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨ هـ .١٩٩٨ م، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

[١٧]أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

[١٨]خالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ،٢٠٠٠م.

[١٩]عمر بن ابي ربيعة، ديوان عمر بن ابي ربيعة، تحقيق: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت لبنان، د.ت.

[٢٠]جرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٣، د.ت.

[٢١]أبو البركات كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ ،٢٠٠٣م.

[٢٢]أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.

[٢٣]أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨م.

[٢٤]عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١ م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.

[٢٥]أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت، د . ت.

[٢٦]بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني جدة، ط١، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٢٧] أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه، اطروحة دكتوراه لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض . المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م.

[٢٨] أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ ،١٩٧٢م.

[٢٩] عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠م.

[٣٠] أبو القاسم محمد بن عمرو جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د . علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq